

Guillaume Benoit and Aline Comeau (eds.).

*A Sustainable Future for the Mediterranean: The Blue Plan's Environment and Development Outlook*

(London: Earthscan, 2005). 464 p.

## مستقبل مستدام للمتوسط

### شهيرة رسلان

باحثة عربية.

الجمال الطبيعي ونوعية الحياة التي جعلت من دول المتوسط إحدى أكثر الأماكن جاذبية، يجب اتخاذ بعض القرارات الصعبة والتنازل عن بعضها الآخر.

يأتي تقرير المخطط الأزرق التابع للأمم المتحدة بعد التقرير الذي صدر عام ١٩٨٩، ليؤكد حصول أكثر ما توقعه التقرير السابق. من أهم توقعات التقرير في العشرين سنة المقبلة:

– ازدياد عدد السكان من ٤٢٧ مليون نسمة إلى ٥٢٤ مليوناً، مع ارتفاع عدد السكان في المناطق الساحلية من ٢٠ مليوناً إلى ٩٠ مليوناً. مع العلم أن دول المتوسط تمتد على ٨,٨ ملايين كم<sup>٢</sup> أي ما يساوي ٥,٧ في المئة من مساحة الأرض، وعدد سكان المتوسط الـ ٤٢٧ مليوناً يساوي ٧ في المئة من عدد سكان العالم. وأن السياح الذين سيؤمّن المناطق الساحلية سيرتفع من ١٧٥ مليوناً سنة ٢٠٠٠ إلى ٣١٢ مليوناً.

– ٦٣ مليون شخص لن يستفيدوا من أكثر من ٥٠٠ م<sup>٣</sup> من المياه العذبة للشخص الواحد في السنة. وقد عُرّف هذا بـ «عتبة

ينبئنا الكتاب من عنوانه بأنه مازال هناك أمل لاستمرارية المتوسط وبقائه. ولكن أليس هذا بحد ذاته تعبيراً عن الخطر المحقق دوماً في المنطقة؟ وإن كان هناك أمل، فلا بد إذاً أن الكتاب يعرض المشكلة، ويتوقع النتيجة التي قد تؤول إليها المنطقة في حال لم تنفذ الحكومات المعنية التوصايا التي يقدمها التقرير.

يقع تقرير «المخطط الأزرق» (Blue Plan) التابع للأمم المتحدة في أكثر من ٤٠٠ صفحة، انتدبته الدول الـ ٢١ التي تحد البحر المتوسط، بهدف استقراء النتيجة الآيل إليها مستقبل هذه الدول في حال استمرارها على سياساتها الحالية في الـ ٢٥ سنة القادمة. وضع هذا التقرير ٣٠٠ متخصّص، اجتمعوا تحت راية برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة الموجود في أثينا – اليونان.

يقول نائب رئيس التقرير ووزير البيئة التونسي السابق محمد النابلي: «إن على الحكومات أن تعي أن النموين الاقتصادي والاجتماعي يستلزمان بيئة طبيعية صحيّة. إذا أردنا المحافظة على

٢ - توسع الهوة بين الشمال والجنوب إضافة إلى ارتفاع البطالة ما يؤدي إلى نمو بطيء مقارنة بنمو باقي دول العالم وبالنمو الذي حققته دول المتوسط بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٢.

٣ - اعتماد النمو الاقتصادي على استغلال الموارد الطبيعية التي تميل إلى نهايتها.

٤ - استغلال الموارد الطبيعية وإضاعتها، مثل: الماء والتربة في الزراعة والمناطق الساحلية للسياحة.

يقول التقرير إن الفقر يصيب كل بلدان المتوسط، فيحرم الشعوب من أساسيات الحياة ومن الخدمات. إلا أنه من الصعب قياس الفقر لأنه مسألة نسبية ولا نملك مقاييس يعتمد عليها. إلا أن الأواصر العائلية التي يعرف بها المجتمع في بلدان المتوسط تخفف من حدة الفقر ولا تعتبر بالخطورة التي هي عليها في بقع أخرى من العالم.

## الصحة والأمان والتعليم

على الرغم من علامات الانحطاط الكثيرة التي تبدو على هذه المواضيع الأساسية، إلا أن لها بعض الجوانب الإيجابية، منها: زيادة نسبة معدل الحياة من ٥٠ إلى ٧٠ سنة في ٢٠٠٢ وانخفاض معدل موت الأطفال إلى النصف في بعض البلدان.

تعتبر التغطية والتسهيلات الصحية الأسوأ في بلدان مثل المغرب والجزائر. وقد تضاعف عدد الموتى من الإصابة بالسرطان بسبب التدهور الذي أصاب البيئة.

العجز» (Shortage Threshold). والسبب أن خيارات زيادة مدخول المياه قد وصل إلى حدّه الأقصى، ويجب التشديد على توفير المياه وإدارة الطلب عليها والاقتصاد بحيث يصل التوفير إلى ٢٥ في المئة من الطلب المتوقع لسنة ٢٠٢٥.

- سوف تتطور المدن الساحلية بنسبة ٥٠ في المئة من الـ ٤٦,٠٠٠ كم من الساحل والتي سيكون قد ملأها العمار سنة ٢٠٢٥ وأنشئت فيها المرافق الجديدة والطرق والمطارات و ٣٦٠ منشأة للطاقة، مقارنة بـ ٢٠٠، سنة ٢٠٠٠، وعدة عشرات من المصافي وربما ١٧٥ منشأة تحلية مياه جديدة.

أهم ما جاء في الفصل الأول من القسم الأول تحت عنوان منطقة المتوسط: إرث استثنائي إلا أنه مهم.

يمتاز المتوسط بطبيعة خاصة وبمناخ متنوع جداً، فيمتاز بتنوع الأسماك والحيوانات البرية التي تستفيد من تنوع البيئات فيه. واكتسب البحر المتوسط أهميته، بعد افتتاح قناة السويس. ولا ننسى أهمية ممر جبل طارق ما جعل من المتوسط ممراً أساسياً يربط دول المتوسط بباقي العالم.

ويبين التقرير التغير التدريجي لمنطقة البحر المتوسط مع تدهور جدي في الشمال والجنوب.

العلامات التي تنم عن عدم استمرارية المتوسط:

١ - استمرار النزاعات السياسية وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط يؤدي إلى تأخير التعاون الإقليمي ووضع العراقيل في طريقه.

- في نهاية هذا الفصل نجد ملخصاً سريعاً لما جاء فيه، يعين الباحث على لمّ شتات المعلومات والأرقام والجداول التي صادفته في الصفحات السابقة، ويسهل البحث ويحصر الأهم في صفحة واحدة. وهو يحدد النقاط الأساسية للسيناريو الذي يتبعه حالياً المتوسط (ص ٦٣، الجدول رقم ٥)) وتكمن أهميته في تعداد التوقعات للعام ٢٠٢٥ إذا بقي كل شيء على حاله ولم تتبع الدول والسلطات المعنية توصيات السيناريو البديل المذكورة في آخر فصل من الكتاب.

أما أهم مواضيع التقرير فتقع في هذا القسم الثاني الذي ينقسم إلى ٦ موضوعات أساسية هي أساس قضايا أو عناصر استمرارية المتوسط:

١ - الماء.

٢ - الطاقة.

٣ - المواصلات.

٤ - المناطق الحضرية / المدنية.

٥ - المناطق الريفية.

٦ - المناطق الساحلية.

## الماء

تمثل مياه المتوسط ٣ في المئة فقط من المياه الصالحة للشرب وأكثر من ١/٢ مياه العالم السيئة (Poor Water). تجابه دول المتوسط مشكلة الوصول إلى مصادر هذه الثروة من أجل تلبية حاجات السكان والمحافظة على النظام البيئي. يهتم هذا الفصل بالحديث عن مياه الشرب في القارات.

يعاني ٦ ملايين شخص في مصر والجزائر والمغرب من نقص في التغذية وهو ما يعادل ٣ إلى ٧ في المئة من السكان.

ويشدد التقرير على الثمن الغالي الذي ستدفعه دول المتوسط بسبب التدهور البيئي.

أكثر ما يطالعنا في التقرير كثرة الإحصائيات والجداول والخرائط والمربعات التي تلخص أهم النقاط.

وأهم ما جاء في الفصل الثاني من القسم الأول تحت عنوان: العوامل المؤثرة في مستقبل المتوسط:

- تغير المناخ وارتفاع حرارة الأرض: لا أحد يعرف بالضبط أثر ارتفاع حرارة الأرض، إلا أن دراسة جديدة اعتبرت أن ارتفاع درجة الحرارة بنسبة درجة مئوية واحدة سيكون من بعض آثارها في الحوض المتوسط ارتفاع في معدل درجات الحرارة، واختفاء الشتاء القارس، وتغير في معدل هطل الأمطار، والأهم زيادة العوامل الطبيعية المتطرفة وزيادة قوتها وتكرارها.

- تضع بعض دول المتوسط قوانين لحماية البيئة، إلا أن هذه السياسات تواجه صعوبات جمة. لقد ثبت أن حكم البيئة، ولو قوي مؤخراً، إلا أنه يبقى غير مجدٍ في وجه الضغوط المستمرة والمتزايدة ضد البيئة وصعوبة دعم التطور.

- الحكم الديمقراطي والنمو الإنساني في الدول العربية: يظهر تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية عن التنمية الإنسانية في ٢٢ دولة عربية من المغرب إلى الخليج مدى التطور والتقدم الذي أحرزته هذه الدول في الثلاثين سنة الماضية في شتى مجالات التنمية الإنسانية.

من مصادر أخرى، مثل إعادة تدوير وتنقية المياه وتحلية مياه البحر.

يعاني حالياً أكثر من ٣٠ مليون شخص (سوريا ومصر والجزائر وتركيا والمغرب) من عدم توافر مياه صالحة للشرب. فماذا يخبئ الغد؟ إذا صحت هذه التوقعات وبقيت دولنا على حالها، فالحروب القادمة سيكون محور نزاعها الماء قبل النزاع على النفط والثروات والاقتصاد كما هي الحال إلى الآن.

الحق في المياه حق مشروع ولا يمكن الاستغناء عنه. فالماء أساس كل شيء حي، ووجودها أساسي للصحة والحياة.

ويقر التقرير أن الوقاية خير من العلاج: وقاية من تلوث المياه عبر إدخال تقنيات «النظافة» على الصناعة، وهو قرار سياسي قبل كل شيء، فنحمي بهذا مصادر المياه ونحد من التلوث. ويعرض التقرير «سياسة إدارة الطلب على المياه» (Water Demand Management (WDM)) ويقر أن نجاحه يتطلب وعياً من الجمهور، وأن السياسات الجديدة وحدها لا تكفي. فالمطلوب إذاً وعي كافٍ مع الاعتماد على التقنيات الجديدة لزيادة العرض والتقليل من الآثار السلبية.

## الطاقة

تمثل الطاقة أحد أهم المتعلقات التي تؤثر في مستقبل مستدام للمتوسط. فهي وليدة الموارد الطبيعية.

تضاعف الطلب على الطاقة الأولية التجارية في منطقة المتوسط في الثلاثين سنة الماضية. ارتفع بنسبة ٢,٧ في المئة في

ينتظر التقرير أن يبقى معدل المصادر الطبيعية المتجددة للمياه مستقراً حتى سنة ٢٠٢٥، وأن تتأثر مصادر المياه بتغيرات استعمال الأراضي في منطقة تجمع الأمطار وبخاصة إثر تعري الأرض من التربة. وأهم أسباب التصحر هو النمو الحضري المتزايد وبنية المواصلات التحتية. والطريقة المثلى للحد منه هي في إعادة زرع الأشجار.

يؤكد التقرير أن ٦٣ مليون نسمة ستعوزهم المياه العذبة والصالحة للشرب عام ٢٠٢٥ مقابل ٤٥ مليوناً عام ٢٠٠٠، أي أقل من ٥٠٠ م<sup>٣</sup> للشخص في العام، باعتبار أن المعدل الطبيعي هو ١٠٠٠ م<sup>٣</sup> للشخص الواحد في العام. ووصل عدد الأشخاص الذين يعوزهم الماء في منطقة تجمع الأمطار إلى ١٠٨ ملايين عام ٢٠٠٠ وسيصل إلى ١٦٥ مليوناً عام ٢٠٢٥ في تسع دول من جنوب شرق المتوسط.

قد يتأزم الوضع جداً في البلاد التي تستعمل أصلاً ٧٥ في المئة من مصادر مياهها مثل مصر وليبيا وفلسطين وإسبانيا. يعتقد الاختصاصيون أن السياسات التي تهدف إلى زيادة كمية عرض المياه، مثل: إنشاء السدود وإنشاءات تحلية المياه تكلف الكثير وتقصرم ظهر اقتصاد هذه الدول وتؤثر سلباً في البيئة. إن من الأفضل، بحسب اقتراحهم، الاقتصاد في صرف المياه ومحاولة تخفيضه من خلال برامج اقتصادية.

تستخدم بعض البلدان المياه الجوفية فتحرم بهذا الأجيال القادمة من حقها في هذه الثروة. وللحد من هذه الممارسات، التزمت هذه البلدان (ليبيا ومالطا وسوريا وإسرائيل وإسبانيا وقبرص) تأمين المياه

تلعب المعايير البيئية دوراً مهماً في اختيار نوع الطاقة لكل بلد. إثر انعقاد المؤتمرات الدولية التي تعنى بهذه الأمور، تجدد الوعي بالمشكلة البيئية وأثر إنتاج الطاقة واستهلاكها في البيئة، مثل مؤتمر تغير المناخ وبروتوكول كيوتو اللذين تركا أثراً كبيراً في الاستراتيجيات الوطنية.

في النتيجة سيؤدي النمو القوي المزمع في نطاق الطلب على الطاقة إلى زيادة مستوى الخطر في دول المتوسط.

طالبت قمة جوهانسبرغ بالإكتفاء الذاتي بإنتاج الطاقة وإعادة استخدام الطاقة (مثل الطاقة الشمسية) كالطريقتين المثليين لتأكيد استمرارية الدول ومستقبلها.

يتكلم التقرير كذلك عن أهمية الاقتصاد في استهلاك الطاقة عبر إدخال تقنية «النظافة» في قطاع الصناعة.

أما طرق توفير الطاقة فعديدة، منها: الاستعانة بالهندسة المعمارية وبعض مجالاتها، و«إعادة استخدام الطاقات الموجودة» (Renewable Energy) مثل الشمس مثلاً أو الرياح.

## التحدي: السيناريو البديل لسنة ٢٠٢٥

من الممكن مبدئياً تدارك الأمور لتحسين الوضع المرتقب بالنسبة إلى الاكتفاء الطاقوي وإعادة استخدام الطاقة الموجودة والمتبعة من أكثر دول المتوسط:

١ - وضع استراتيجيات للاكتفاء الطاقوي وإعادة استخدام الطاقة على الصعيد الوطني تضم جميع القطاعات والممثلين المعنيين.

السنة. في دول شمال المتوسط كانت نسبة الزيادة ١,٩ في المئة منذ عام ١٩٧١. أما في دول جنوب شرق المتوسط فقد زاد الطلب بنسبة ١,٦ في المئة في الفترة نفسها.

وتمثل هذه المعدلات أعلى معدلات توقعها تقرير «المخطط الأزرق» (Blue Plan) عام ١٩٨٩.

لمزيد من التفصيل والإحصائيات لكل دولة على حدة، يجد الباحث ملحقاً للإحصائيات يبين بشكل واضح الطلب على الطاقة المتوقع بحسب الدراسات.

وبحسب هذه الإحصائيات فقد يزداد الطلب على الطاقة في دول المتوسط سنة ٢٠٢٥ بنسبة ٦٥ في المئة عن عام ٢٠٠٠.

## الطلب على الكهرباء

يتوقع التقرير ازدياداً مستمراً في الطلب على الكهرباء بنسبة ٢,٥ في المئة في العام حتى سنة ٢٠٢٥، ويتوقع أن يصل استهلاك الكهرباء إلى ثلاثة أضعاف الاستهلاك الحالي في منطقة جنوب شرق المتوسط.

يزيد السيناريو المتبع الخطر على استدامة مستقبل المتوسط:

١ - خطر سياسي، جغرافي، اجتماعي واقتصادي وذلك في ازدياد انعدام الأمان في المتوسط

٢ - الخطر الثاني يتصل بالآثار السلبية في البيئة وفي الصحة العامة.

يشير التقرير إلى أن الطلب المتزايد سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الوقود وإلى الآثار السلبية في البيئة نتيجة إنتاج الطاقة بواسطة الماء والهواء على السواء.

العلمي وبالأرقام ما الذي سوف تؤول إليه حال المتوسط لو استمرت على حالها. وينتهي كل فصل باقتراحات جديدة ينصح التقرير المسؤولين في الحكومات والجهات المعنية باللجوء إليها إذا أرادوا استمرارية لنعمهم الحالية وإبقاء لها والمحافظة عليها. مع التأكيد في كل مرة على أهمية التأقلم مع كل ما يفيد البيئة والتخلص من العادات التي تنذر بالخطر على المدى الطويل.

### ملخص ودعوة إلى العمل

كان تقرير «المخطط الأزرق» (Blue Plan) لعام ١٩٨٩ والذي كان يعتمد على معلومات من سنة ١٩٨٥ قد سلط الضوء على مستقبل المنطقة في العوام ٢٠٠٠ - ٢٠٢٥.

ودعا التقرير قبل ٣ أعوام من انعقاد قمة ريو إلى شعور أكبر بالمسؤولية والتحرك باتجاه استمرارية في النمو. وهي فكرة كانت في بداياتها آنذاك.

على الصعيد العالمي، حذرت عدة قمم دولية من عدم استمرارية النمو في العالم، ودعت إلى وضع برامج للحد من هذا الوضع.

بعد قمة ريو و«المفكرة ٢١» (Agenda 21) اللتين سلطتا الضوء على ضرورة وضع أسس لمستقبل بيئي مستدام، جاءت أهداف القرن التنموية والتي وافقت عليها ١٨٩ دولة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ثم تبعتها قمة جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢ فأكدت خاصية النمو المتعدد الأبعاد بما فيه المواضيع الاجتماعية ومشكلة الحصول على مياه الشرب والطاقة والتعليم والصحة، وباختصار كل ما يتعلق بمستقبل مستدام للنمو الإنساني.

٢ - تقوية الإمكانات المادية المخصصة لهذه الوكالات.

٣ - إنشاء مؤسسات مناسبة وقانونية.

٤ - إصلاح نظام الضرائب بالتدريج.

٥ - تشجيع التعاون الإقليمي.

منافع هذا الاتجاه تكمن في:

١ - الاستفادة من توفير الطاقة بنسبة ٢٠ - ٢٥ في المئة بحسب البلد.

٢ - نمو أسرع لمصادر الطاقة المتجددة.

٣ - طلب أقل على النفط والوقود.

٤ - خلق فرص عمل أكثر.

٥ - ضرر أقل على البيئة بسبب انخفاض نسبة انبعاث الغازات في الجو.

### المواصلات

لطالما كان المتوسط منطقة تجارة وتبادل حضاري، وكان للمواصلات دور مهم جداً. وازداد الطلب عليه ومازال يزداد بفعل التبادل المتواصل وزيادة عدد السكان والتنقل والزوح.

ويؤثر هذا في البيئة فيلوثها (انبعاث الغازات السامة) ونذكر أيضاً التلوث السمعي.

ويقيم التقرير المواصلات والنقل البحري الذي يلوث البيئة البحرية. ونجد في هذا الفصل عدداً كبيراً من الرسوم البيانية تظهر الفرق بين الواقع والسيناريو البديل الذي يقترحه التقرير.

يعالج التقرير كل من الموضوعات الستة بالنظر أولاً إلى واقعها وما يهدد وجودها واستمراريتها، ثم يحدد بالدليل

## مخاطر سيناريو الخط المتبع حالياً - الواقع

- الفجوة بين الشمال والجنوب: الخطر الأساسي الذي يحدق بالمتوسط عام ٢٠٢٥ هو احتمال أن تكبر الفجوة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بين الشمال والجنوب. ولا يقل التفاوت الداخلي أهمية عن التفاوت الدولي، فمشكلة تهميش المناطق الداخلية في الدول المتقدمة ومشكلة التصحر والفقر في المناطق الريفية مشاكل سوف تتفاقم.

وسيكون للنمو الحضري الأثر الأكبر في الـ ٢٥ سنة المقبلة. إذ ينبغي على الساحل الجنوبي الشرقي استيعاب ٩٨ مليون نسمة بين العام ٢٠٠٠ و ٢٠٢٥، ثلثهم في المدن.

التوسع في المواصلات سيؤول إلى مشكلة كبيرة في الـ ٢٥ سنة المقبلة في نطاق التوسع في التجارة الحرة وحركة سير الملاحه، مع العلم أن المتوسط يضم ٣٠ في المئة من حركة الملاحه في العالم، وستزيد بنسبة ٢٧٠ في المئة بعد ٢٥ سنة، وستزيد حركة سير المركبات الآلية والسكك الحديد بنسبة ١٥٠ في المئة.

تزداد حركة السير بنسبة أكبر من نسبة الزيادة الاقتصادية ما يؤثر سلباً في الاقتصاد وفي البيئة. ومع ازدياد عدد السياح وكبر المدن سيزيد الطلب على المواصلات الفردية. وسيزيد عدد المسافرين وتتضاعف حركة السفر في الجو بنسبة ٩٠ في المئة. ولحاكاة الطلب تعمل دول جنوب شرق المتوسط على زيادة نمو قطاع المواصلات في المدن بخاصة.

## إهمال البيئة

الاستمرار في السياسة الحالية التي تهمل البيئة سيؤدي إلى أخطار عديدة منها:

**تدهور التربة:** تتأثر التربة بسبب الزحف نحو المدن. والأسباب المباشرة هي التصحر (تمليح وعوامل تعرية الماء والرياح وانحسار الغابات)، وتحول الأراضي الزراعية إلى مدن (أراضٍ مدنية) ومبان ومنشآت، ويكون أثراً لا رجوع عنه.

**مشكلة عدم توافر المياه:** سيستمر في الازدياد في مناطق جنوب شرق المتوسط، ما سيجبر الحكومات على سحب أكثر من ٥٠ في المئة من مياهها الجوفية وسيؤدي هذا إلى نضوب بعض هذه المصادر المائية الجوية بسرعة.

**الكوارث الطبيعية والمفاجئة:** سبب ازديادها هو ارتفاع درجة حرارة الأرض.

## مبادئ وأهداف السيناريو البديل

يستند السيناريو البديل على الاعتقاد بأن اقتصاد المتوسط سيعتمد على نوعية بيئته سنة ٢٠٢٥.

فأهم مظاهر نمو «النظافة» وضعت أسسها في بروتوكول كيوتو وتسهيلات البيئة العالمية. يشدد السيناريو البديل المقترح على استمرارية المدن واستعادة الحياة للمناطق الداخلية وحماية وتقوية الإرث الثقافي والطبيعي وتغيير السلوك.

ويعدد أربعة أهداف:

١ - حماية الإرث الطبيعي والثقافي وتفاذي الأخطار الطبيعية.

٢ - فسخ العلاقة بين النمو

(١) وضع سياسات وطنية تلتزم البيئة والنمو معاً.

(٢) سياسات التعاون بين الشمال والجنوب وبين الجنوبيين.

استجابت الدول ووضعت سياسات بيئية وافتتحت شراكة أوروبية متوسطة جريئة جداً عام ١٩٩٥ بين دول الاتحاد الأوروبي و١٢ شريكاً من الجنوب وشرق المتوسط. إلا أن هذا لم يجعل الأمور تتحسن لتصل إلى درجة عكس تيار التدهور المتسارع.

يكنم الضعف الأساسي في عدم التعبئة الكافية وعدم استعداد المهنيين والمسؤولين عن مستقبل النمو المستدام. تفتقر المنطقة إلى التجديد وتعاني نقص الملزمين.

المضحك المبكي أن يختتم التقرير بمقارنة بسيطة بتقرير ١٩٨٩ ويستنتج أن القليل القليل تغير، وأن ردات الفعل كانت غير كافية، فكان أن صدق التقرير في أكثر توقعاته. إلا أن لمحة تفاؤل تطرح نفسها كون العناصر الموجودة بين أيدينا حالياً أهم وأكثر مصداقية من ذي قبل، وبالتالي من الممكن تحقيق المرجو بهدف تأمين استمرارية النمو في المتوسط بشكل يحمي البيئة ويوفر أبسط مستلزمات الحياة للإنسان: أي الماء والصحة والهواء والبيئة الغير ملوثة والمحمية كما الطاقة والمواصلات. ويعتبر التقرير أخيراً أن التراث الطبيعي والقديم في المتوسط، وكذلك فلسفة مجتمعاته، والعلم الحديث، كلها عناصر تضع بلدان المتوسط في المكان المناسب لقبول التحدي □

الاقتصادي والضغط على البيئة. وتمثل المدن أهم مرشح هذا الهدف.

٣ - التخفيف من حدة التفاوت الداخلي والتعريف بنمو البلاد بعمق.

٤ - زيادة قيمة بعض خصائص المتوسط عبر التعريف بثروته وتنوع إرثه.

ومن الأهداف الأخرى:

- تحسين إيجاد المياه عبر حسن إدارة الطلب عليها.

- تأمين فعالية الطاقة: استراتيجية أساسية وأولية.

- المواصلات: كسر الدائرة الحالية والبدء بتحضير مخطط يؤمن استمرارية المواصلات بحيث يؤمن الطلب على التنقل ويقلل من السفر بغير لزوم والذي يولد خسارة.

- الزراعة: إدارة أفضل لصرف المياه وحماية التربة.

- السياحة والبيئة: يحاول السيناريو البديل أن يوفق بينهما.

- تعزيز النقاط القوية لمنطقة المتوسط.

## طلب المزيد من النمو المستدام

يتطلب التحول إلى السيناريو البديل الكثير من التغيير. وسيستفيد السيناريو كثيراً من التقدم التقني الذي سيزداد بالتأكيد في السنوات العشرين المقبلة.

دعا تقرير المخطط الأزرق سنة

١٩٨٩ إلى: